التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات وعلاقتها بسوق العمل

إعداد

الباحثة / رانيا محمود شاكر

باحثة ماجستير في علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة أسيوط

أ.م.د/ حمدالله أحمد كيلاني
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
المساعد بكلية الآداب - جامعة أسيوط

أ.م.د/ أحمد زين العابدين أحمد
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١/٢٩م

تاريخ القبول: ١٧ / ٣/ ٢٠٢١م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنشئة الأكاديمية للخريجين وعلاقتها بسوق العمل، والكشف عن العلاقة بين التنشئة الأكاديمية وسوق العمل بأبعادها المختلفة. ولتحقيق الهدف اعتمدت الباحثة إلى استخدام المسح الاجتماعي بالعينة ولتحقيق هدف الدراسة وحاولت الباحثة أن تجمع بين أدوات البيانات الكمية والكيفية، حيث استخدام مقياس التنشئة الأكاديمية وسوق العمل من عينة قوامها (٤٠٠) حيث طبقت الباحثة استمارة استقصاء بشكل إلكتروني على عينة عشوائية من خريجي الكليات المختلفة سواء كانت نظرية أو علمية، حيث اعتمدت الباحثة على برنامج Spssv25 ولقد تناول الفصل الأول عرضا لمشكلة الدراسة وأهميته وأهم مفاهيمها والفصل الثاني بعرض الدراسات السابقة وتناول الفصل الثالث رؤية سيسيولوجية للتعليم الجامعي في مصر والفصل الرابع فقد تناول الاستراتيجية الاقتصادية لسوق العمل في مصر وأهم الاتجاهات ونظريات سوق العمل إما الفصل الخامس فقد تناولت الباحثة فيه الاجراءات المنهجية للبحث، وجاء الفصل السادس والسابع لعرض مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات وكشفت الدراسة أن محور واقع المقررات الدراسية التي تساعد على تنشئة الطلاب أكاديميا وعلاقتها بسوق العمل في مقدمة المحاور لمقياس التنشئة الأكاديمية، حيت بلغت النسبة ما بين (٧٢.٩٠ % : ٦٥.٣١ %)، حيث جاء محور المعوقات أو التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل بين أقل المحاور في الترتيب، حيث بلغت النسبة ما بين (٤١.٥ % : ٨٠.٦٧ %). ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة تعزيز التنسيق متعدد القطاعات للتحسين من كفاءة التدريب تظهر الحاجة للتدريب التقني والمهني بشكل كبير في مصر للتغلب على الفجوات في عملية تهيئة الخريجين لسوق العمل.

Abstract:

The study aimed to identify the Academic Upbringing of Graduates and their Relationship to the Labor Market, and to reveal the relationship of different dimensions between academic upbringing and the labor market. In order to achieve the goal, the researcher adopted the use of a social sample survey, and to reach the aim of the study, the researcher tried to combine the tools of quantitative and qualitative data, using the scale of academic upbringing and the labor market from a sample of (400), where the researcher applied an electronic survey form on a random sample of graduates of different colleges, whether theoretical or scientific, as the researcher relied on the **Spssv25** program. The First Chapter dealt with a presentation of the study problem, its importance and its most important concepts, the Second Chapter presented the previous studies, and the Third Chapter dealt with a sociological vision for University Education in Egypt, the Fourth Chapter dealt with the economic strategy of the labor market in Egypt and the most important trends and theories of the labor market. In the Fifth Chapter the researcher dealt with the methodological procedures for the research, and the Sixth and Seventh chapters came to present a discussion of the results of the study, recommendations and suggestions. The study revealed that the axis of "the reality of the academic courses" that help to educate students academically and their relationship to the labor market is at the forefront of the axes of the Academic Upbringing Scale, as appeared in its percentage which was between (72.90%: 65.31%), where the axis of obstacles or challenges affecting graduates in their confrontation with the labor market came among the lowest in the ranking, as the percentage reached between (41.5%: 80.67%). One of the most important findings of the study is the need to strengthen multi-sectoral coordination to improve training efficiency, besides that Technical and Occupational Training is highly needed in Egypt to overcome gaps in the process of preparing graduates for the labor market as well.

تمهيد:

إن التعليم في السنوات القليلة الماضية موضوع اهتمام السياسيين وعلماء التربية والاجتماع والاقتصاد، وذلك كونه أصبح استثمارا حقيقا في الموارد البشرية وقد بذل المختصون جهودًا فاعلة في تطوير البرامج والمناهج التعليمية المتخصصة وتحسين طرق التدريس المتبعة في الجامعات واستخدام أساليب تعليم تناسب ميول الطلبة وقدراتهم العقلية تأتي أهمية التنشئة الأكاديمية بأنها ثمرة للعملية التعليمية، ونتاج لجهود جميع أطراف العملية التعليمية، والتنشئة الأكاديمية نتيجة لعدة عوامل، منها ما يرتبط بالفرد نفسه، ومنها ما يرتبط بعوامل خارجية وتعد التنشئة الأكاديمية بمثابة المرحلة التي يستطيع فيها المعلم أن يضع قراراته حول طلابه كجماعة في ضوء أدائهم في فترة تعليمية طويلة وتساعد التنشئة الأكاديمية في الحصول على معلومات وصفية تبين مد ما حصله الطلاب بطريقة مباشرة من محتوي الدراسة كما تساعد في الوصول إلى المعلومات التي من شأنها إعطاء مؤشر عن ترتيب الطلبة من ناحية الخبرة وهناك متغيرات تؤثر على مستوى التنشئة الأكاديمية للطلبة، حيث إن السائد في الأوساط الاجتماعية أن مستوى التحصيل الاكاديمي لدي الطالب يعتمد على ذكائه فقط، إلا أن الدراسات العلمية المتعددة أثبتت أن هناك متغيرات آخري ما عدا مستوى الذكاء تؤثر في التحصيل ومنها ثقة الطالب بنفسه وتقديره لذاته .[١]

فالتعليم ارتبط ارتباطاً وثيقاً وضرورياً بحاجات المجتمع ومتطلباته، وهو الأمر الذي يستدعي بأن تكون المعرفة التي يقدمها التعليم على ارتباط وثيق بحاجات سوق العمل، لأن حاجات المجتمع ومتطلباته تتغير مع تغير الوقت، ومع التغييرات العالمية فإنه على المؤسسات أن تغير وتجدد بدورها أنواع المعارف التي تقدمها، ويعتبر نقل المعرفة وتطويرها لا يتم إلا على أيدي الباحثين المدربين وذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجربة [٢] .

وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات وعلاقتها بسوق العمل كإحدى هذه المشكلات فقد لاحظت الباحثة من الاطلاع على العديد من الدراسات في هذا المجال أن التنشئة الأكاديمية والخريجين يعد من المؤشرات الهامة للحكم على مدى فعالية جودة العملية التعليمية وأداة فاعلة لتلبية احتياجات سوق العمل.

أولا ـ أهمية البحث :

- التعليم الجامعي ذات أهمية كبيرة للطلاب والخريجين بصفة عامة فهو ليس فقط تجاوز مراحلة دراسية متتالية بالنجاح والحصول على درجات تؤهله لذلك بل لها جوانب أكثر أهمية لاعتبارها الطريق الاجباري لاختيار نوع الدراسة والمهنة والمكانة الاجتماعية التي سيحققها.
- إن مرحلة ما بعد التخرج تشكل هاجسًا مؤرقًا لمعظم الخريجين بالإضافة إلى ندرة فرص العمل فالجامعات تخرج سنويًا آلاف الخريجين لسوق العمل تنقصهم مهارات مهنية ومعارف حول متطلبات سوق العمل لم يتم التطرق لها خلال الدراسة الجامعية فالخريج بحاجة للمساعدة للنصح والإرشاد الذي يعينه على اتخاذ القرار الصحيح لتحقيق طموحاته.
- ترجع أهمية الدراسة إلى ندرة الأبحاث العلمية عن التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات وعلاقتها بسوق العمل ويجب أن تبدأ البرامج العلمية بتطبيق مفاهيم الجودة وذلك باعتبارها النواة الأولى لأي مؤسسة عملية إذا كانت هناك رغبة حقيقية في تطوير المنتج الذي تقدمه الجامعات للمجتمع.

ثانيا ـ مشكلة البحث وتساؤلاته:

تعد قضية التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات من القضايا المهمة واللمحة في الوقت الحاضر في ظل ما فرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية التي تتجه باتجاه العولمة وما نتج عنها من ظاهرة التنافس والانفتاح العالمي في كافة المجالات وخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات ولذلك أصبح من الضروري أن يتم مراجعة برامجنا الأكاديمية بشكل دوري والتحقق من جودة مخرجاتها بوجه عام وبوجه خاص مستوى الخريجين حيث أن الاهتمام بالتنشئة الأكاديمية للطلاب يعد بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[٣]

لذا ينطلق البحث من تساؤل رئيسي مؤداه ما هي التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات وعلاقته بسوق العمل؟

وينبثق منه التساؤلات التالية :

- ما الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل؟
- ما التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل؟

ثالثا ـ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على ما هي التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات

وعلاقته بسوق العمل وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

التعرف على ما الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.

التعرف على ما التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل.

رابعا ـ مفاهيم البحث :

أ- التنشئة الأكاديمية :

عرفت التنشئة الأكاديمية من حيث العملية التعليمية بأنها هي عملية تعليمية يتم من خلالها معرفة الفرد وتفكيره في ماضيه ومستقبله الأكاديمي ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتحصيل الدراسي كما تشير إلى اتجاهات الفرد ومشاعره نحو التحصيل في مواضيع معينة يتعلمها الفرد أو من خلال تقرير عن درجاته وعلاماته في الاختبارات التحصيلية المرتفعة.(٤)

التنشئة الأكاديمية من حيث الانشطة بأنها هي الأنشطة الموجهة نحو اكتساب المعرفة النظرية أو العلمية وكذلك تشمل الدراسة الأكاديمية والمنهج الأكاديمي أي التحصيل الظاهر للتعليم عند مقابلته بقوة التعلم الكامنة ويتم قياسه بالدرجات من خلال الاختبارات.(٥)

المفهوم الإجرائي للتنشئة الأكاديمية " تعرف بأنها هي مجموعة من البرامج والمقررات الدراسية التي تلقن لطلاب كليات الجامعات الحكومية وذلك من خلال المعدل التراكمي الذي يحصل عليه الطلاب في مراحلة دراسية محددة معبرًا عن حصيلة معينة من المعلومات ومدى استيعابها من الناحيتين الكمية والكيفية عن طريق وسائل عدة تتمثل في الاختبارات المختلفة والتقييم .

ب-سوق العمل :

عرف سوق العمل من حيث الوظيفة: بأنه هو عبارة عن مؤسسة تنظيمية اقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. ويمتاز سوق العمل بعد من الخصائص وهى أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع، ولا يمكن فصلها عن العامل وظروف العمل لا تقل عن الأجر في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة (٦).

ويعرف سوق العمل من حيث البناء على إنه هو الجهود البشرية البدنية

والذهنية المبذولة في الإنتاج بصورة اختيارية، سواء أكانت صوراً مستقلة أو مشتركة بشرية أو اختياريا.(٧)

وعرف سوق العمل من حيث منظمة العمل الدولية على أنه الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين.(٨)

المفهوم الإجرائي لسوق العمل هو الجهد المبذول من مجموعة من الأفراد يؤدون مهام وأعمال داخل منظمة معينة لأداء مهمه أو نشاط محدد وفق شروط وتربطهم عقود قانونية مكتوبة للقيام بوظائفهم المحددة داخل المنظمة بمقابل أجر مادي أو معنوي أو كلاهما.

ج-الخريجين:

عرف الخريجين من حيث الملامح أيضا على أنها عبارة عن برنامج أكاديمي يحتوي على مجموعة من المعارف والمهارات العملية والذهنية قابلة القياس والتحقق وموثقة ومعممة تستند إلى أسس مرجعية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.(٩)

المفهوم الإجرائي للخريجين هو التكوين النهائي من الشباب الذين تلقوا العملية التعليمية التي تتروح من ١٢ عام ويصبح خريج ثانوي عام و١٤ عام يصبح خريج معاهد فنية متوسطة، ١٦ عاما يصبح خريج حاصل على البكالوريوس ويكون لديهم العديد من الموصفات والقدرات التي تتمثل في الصفات الشخصية كالقدرة على القيادة والالتزام بالسلوك الاخلاقي، وقد تكون مهارات معينة كالقدرة على العمل البناء في فريق العمل والقدرة على التواصل الشفهي والكتابي واستخدام تقنية المعلومات وغيرها ومن خلال ذلك يصبح الخريجين مؤهلين أكاديميا ومهنيا لسوق العمل.

خامسا ـ مناهج الدراسة:

لذلك يعتبر المنهج المسحي من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية بل هي قاعدة لباقي الدراسات الأخرى، حيث لا يمكن دراسة أسباب ظاهرة ما أو طرق التحكم فيها أو اساليب علاجها ما لم يتم التأكد من وجود الظاهرة وانتشارها في واقع معين وهذه هي مهمة الدراسات العلمية القائمة على المنهج المسحي فهو عملية جمع الحقائق عن جماعة من الناس في بيئة معينة من حيث ظروف معيشتهم وانشطتهم يتناول الخصائص الديمغرافية والبيئة الاجتماعية والأنشطة والآراء أو الاتجاهات السائدة في جماعة معينة وبالتالي هو أسلوبًا لجمع البيانات يتم

من خلال الحصول على المعلومات مباشرة من الأفراد وتتيح البحوث المسحية الحصول على خمسة أنواع من المعلومات من المبحثين حقائق، إدراك، آراء، اتجاهات، تقارير سلوكية، إذًا فالمنهج المسحي هو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط بالاعتماد على البيانات التي يجمعها من جميع أفراد المجتمع أو عينة كبيرة منهم .(١٠)

سادسا ـ نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة في بعدها الرئيسي إلى علم الاجتماع بحكم المجال التي أجريت فيه حيث تناولت الدراسة التعرف على التنشئة الأكاديمية وعلاقتها بسوق العمل لخريجي جامعة أسيوط وتنتمي الدراسة في بعدها الفرعي إلى علم اجتماع الاقتصادي وعلم اجتماع المعرفي.

سابعا ـ أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبيان وتم تقسيم الاستبانة إلى محورين وفقا لأهداف البحث، حيث يحتوي كل محور على مجموعة من العبارات التي تصف الأفكار والرؤى حول الموضوع وتم عرضها على مجموعة من المحكمين ثم تطبيقها بعد حساب الثبات والصدق والتأكد من مدى تطابقها مع موضوع وعينة البحث.

ثامنا ـ مجالات الدراسة :

تنقسم مجالات الدراسة إلى ثلاث مجالات:

المجال الجغرافي:

مجال الدراسة هو تحديد المنطقة أو البيئة أو المجتمع الذى سيتم إجراء الدراسة فيه وقد أجريت هذه الدراسة في مدينة أسيوط.

المجال البشري:

هم الأفراد الذين سوف تجرى عليهم الدراسة وسوف تجرى الدراسة. وتعتمد الدراسة الراهنة على أداة المقياس التي تشتمل على مقياس محاور للتنشئة الأكاديمية للخريجين وعلاقتها بسوق العمل .

واتبعت الباحثة الخطوات التالية في بناء المقياس:

أولا: الاطلاع على بعض الكتابات النظرية، والدراسات العربية، والإنجليزية

ثانيا: الاطلاع على بعض المقاييس، والاستبانات العربية، والانجليزية التي هدفت لقياس التنشئة الأكاديمية، وكذلك الاطلاع على بعض الدراسات السابقة – التي تناولت التنشئة الأكاديمية ولعل من أبرازها ودراسة ثابت حسان، عمر توفيق توضيح العلاقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل عن دراسة نادية حسن السيد عن تطوير التعليم الجامعي ليلبي احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتغيرات السريعة والمتلاحقة ودراسة ولاء محمود عبد الله ودراسة عزيزة بنت سعد عن واقع مخرجات التعليم الجامعي وتحديد الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل دراسة Lrnna.A.Karoly عن دور التعليم في إعداد الخريجين لسوق العمل ودراسة Tazeen fosihعن ربط سياسة التعليم بنتائج سوق العمل ودراسة James J Kemple عن الأكاديميات الوظيفية وتأثيرها على نتائج سوق العمل والتحصيل التعليمي. من وتمثل حجم العينة ٤٠٠ وقد أجريت على عينة عشوائية من خريجي الكليات المختلفة.

جدول(١)

صدق الاتساق الداخلي بين المحاور ومجموعها

لمقياس التنشئة الأكاديمية قيد البحث (ن=٣٠)

م	المحـــــــــــــاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ر"
١	التعرف على ما واقع المقررات الدراسية	٢٨.٣٠	٤.٣٢	٠.٦٧
٢	التعرف على ما الجهود المبذولة لتقليل الفجوة	٢٨.٩٠	٥.٧١	٠.٧١
٣	التعرف على ما مدى فاعلية ورش العمل	٢١.٢٠	٤.١٠	٠.٦٢
٤	التعرف على ما آليات سوق العمل	١٧.٣٠	٤.٥٥	٠.٦٦
٥	التعرف على ما دور الجامعة	١٤.٧٠	٣.٠٦	٠.٦٩
٦	التعرف على ما المعوقات أو التحديات	١٦.٩٠	٥.٦٤	٠.٦٣

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ =٠.٣٦

يتضح من جدول (١) أن معاملات الارتباط بين المحاور ومجموعها تراوحت ما بين (٠.٦٢ : ٠.٧١) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

جدول (٢)
ثبات ألفا كرونباخ بين المحاور
ومجموع مقياس التنشئة الأكاديمية قيد البحث (ن=٣٠)

م	المحـــــــــــــاور	معامل ثبات ألفا كرونباخ
١	التعرف على ما واقع المقررات الدراسية	٠.٨٣
٢	التعرف على ما الجهود المبذولة لتقليل الفجوة	٠.٨١
٣	التعرف على ما مدى فاعلية ورش العمل	٠.٧٩
٤	التعرف على ما آليات سوق العمل	٠.٨٠
٥	التعرف على ما هو دور الجامعة	٠.٨٨
٦	التعرف على ما المعوقات أو التحديات	٠.٨٦
	مجموع الاستبيان	٠.٨٨

يتضح من جدول (٢) أن معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) بين المحاور ومجموع الاستمارة تراوحت ما بين (٠.٧٩ : ٠.٨٨) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) مما يشير إلى أن المقياس تتمتع بثبات عالي.

المجال الزمني:

الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية بدءًا من تعميم الاستثمارات وتحكيمها وتطبيقها حتى نهاية جمع وتفريغ البيانات وكتابة التقرير النهائي للبحث حيث بدأت الدراسة من يونيو ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٢١.

تاسعا ـ الدارسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات وعلاقتها بسوق العمل ويمكن تصنيف تلك الدراسات وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول الدراسات التي اهتمت بالتعليم الجامعي والخريجين:

دراسة ثابت حسان، عمر توفيق (٢٠١٩) هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل ودور إدارة الجودة الشاملة في تصحيح الإنحرافات الحاصلة في مخرجات الجامعات بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

واعتمدت الدراسة على أداة تشخيص الإنحراف لقياس الإنحرافات الحاصلة في التطبيق العملي، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع للمصادر الأكاديمية والمهنية ذات العلاقة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية متمثلة في جميع مؤسسات التعليم العالي يبلغ عددها ٣٦ جامعة حكومية و٧٥ جامعة أهلية وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية يعتبر من البديهيات في الدول التي تمتلك بنية تحتية أكاديمية جيدة كما هو الحال في المؤسسات التعليمية مما يؤدي إلى توثيق العلاقة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل وأوصت الدراسة بضرورة إعداد كادر منخفض لتشخيص الإنحرافات الحاصلة ومعرفة الأسباب ومحاولة وضع حلول جذرية لها كما أوصت بضرورة متابعة البنية التحتية في القطاع التعليمي والعمل على زيادة كفاءته بشكل يلبي تلك المعايير والمؤشرات والمقاييس لمتطلبات سوق العمل.(١١)

دراسة نادية حسن السيد وآخرون (٢٠١٨) هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم الجامعي ليلبي احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتغيرات السريعة والمتلاحقة، واستخدم الباحثة المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بتطوير التعليم الجامعي وسوق العمل وجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير التعليم الجامعي وارتكز البحث على عدة مصطلحات منها التطوير، التعليم الجامعي، سوق العمل ومن نتائج الدراسة أن التعليم الجامعي يحتاج إلى تطوير حتى يلبى احتياجات سوق العمل وهذا لتطوير يجب أن يشمل إدارته التي تتصف بالمركزية وتحويلها إلى إدارة قائمة على أسس علمية حديثة ومعاصرة وتمويله الذي يعتمد حاليا فقط على المخصصات المالية التي تحددها الدولة وعليه أن يبحث عن مصادر إضافية ومتجددة لتمويله وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج العقيمة وتطويرها لتناسب متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية وسياسة القبول التي تعتمد فقط على مجموعة الطالب في للثانوية العامة وتحويلها إلى سياسة تراعي ميول وقدرات الطلاب واحتياجات سوق العمل.(١٢)

دراسة ولاء محمود عبد الله (٢٠١٨) هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية ووضع سيناريوهات مقترحة واستخدمت الباحثة المنهج

الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية والعلمية بجامعة بنها بلغ حجمها ٣٠٠ عضوًا من مهنة التدريس وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية وعدم الاستجابة للتغيرات التي تفرضها التطورات التقنية المتلاحقة وأوصت الدراسة بضرورة رسم ملامح مجموعة من البدائل والسيناريوهات المستقبلية لتنمية الموارد البشرية الأكاديمية في ظل العصر الرقمي .[١٣]

دراسة عزيزة بنت سعد (٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مخرجات التعليم الجامعي وتحديد الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، كما هدفت إلى تقديم الحلول والمقترحات لتعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى تحديد إبرز المصادر لمشكلة اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والتي تمثلت في الفجوة بين النظرية والتطبيق في الميدان التعليمي والتركيز على المعرف والجوانب النظرية مما نتج عنه ضعف المهارات لذي الخريجين بالإضافة إلى التوسع في الكليات والتخصصات النظرية التي لا تلبي احتياجات سوق العمل كما توصلت إلى ضعف التواصل بين مراكز الأبحاث بالجامعات ومجالات سوق العمل، كذلك عدم كفاءة برامج التدريب وتطوير المهارات في المؤسسات التعليمية والمهنية بالإضافة إلى عدم توافر قواعد معلومات والاحصائيات الدقيقة المحدثة باستمرار عند احتياجات سوق العمل من خلال الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد منظومة إصلاح التعليم كرؤية تطويرية شاملة، كما أوصت بضرورة توظيف التجارب العالمية الحديثة في المناهج لاستيعاب كل ما هو جديد ويتناسب مع متطلبات سوق العمل .[١٤]

المحور الثاني الدراسات التي اهتمت بسوق العمل:-

دراسة Maria Fedorovna MIZINTSEVA (٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى المشكلات المنتشرة في سوق العمل الحديث للشباب في العالم وتنقل العمالة من الشباب في سوق العمل الحديث الهدف من هذه الدراسة هو تقييم الوضع في سوق عمل الشباب في مختلف دول العالم، ومشاكل بطالة الشباب وتنقل اليد العاملة،

واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي واستعانت بأداة الاستبيان وتم التطبيق عينة الدراسة على حوالي ٧٥ مليون شاب في العالم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة عاطلون عن العمل، ومعدلات بطالة رسمية في بعض الدول الكبيرة مثل اليونان وإسبانيا وعدد من البلدان الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية. ومن نتائج الدراسة ضرورة إجراء تحليل دوري للسياسة العامة في مجال توظيف الشباب واعتماد سياسة شبابية متوازنة تتناسب مع الأهداف والغايات المحددة وتكثيف الدعاية بين أصحاب العمل حول قدرات الموظفين الشباب وتزويد أصحاب العمل بالحوافز الضريبية لتوظيف المهنيين الشباب واكدت الدراسة على تنسيق المعايير التعليمية مع ممثلي الأعمال وتطوير برامج الشباب الفردية لتبادلات العمل وتوسيع الاستحقاقات الاجتماعية ومخصصات الشباب وأوصت الدراسة بتشكيل برامج متوازنة لهجرة عمالة الشباب ومراقبة اهتماماتهم وإشراكهم في عملية تشكيل وإدارة سياسة الشباب على مختلف المستويات وإنشاء إدارات للشباب في البلدان التي لم يتم تشكيلها فيها ووزارة خاصة للشباب في البلدان التي بها عدد كبير من الشباب.(١٥)

دراسة ليلى كامل (٢٠١٨) هدفت الدراسة إلى التعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للواقع، والمنهج الكمي والكيفي الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من سيدات ورجال الأعمال بلغ حجمها (١٠١) مفردة وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تقوية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من خلال تعزيز ملتقى التوظيف السنوي بالجامعات وتوفير بيانات عن احتياجات سوق العمل وعن التخصصات المطلوبة وإشراك خبراء من مؤسسات سوق العمل في عمليات صياغي المناهج وعمليات التدريب والربط الدقيق بين التعليم ومختلف سياسات التنمية بالشكل الفردي أو الجماعي وهو أن يتجاوز التعليم سياسات التلقين إلى مقاربة التعليم الذاتي حتى يكون المتعلم قادرًا على تعليم نفسه باستمرار لمواجهة التغيرات المعرفية والمهرية السريعة في أسواق العمل.(١٦)

دراسة هناء عبد الرحمن (٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى تحليل مبادرات

استراتيجية ربط التعليم بسوق العمل واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الجامعة بلغ عددهم ٤٦١ وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتجه الخط السائد في دولة قطر انماط التعليم، نمط السوق العمل وأنماط التنمية المعمول به وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة متغيرات سوق العمل ومتطلباته المتجددة، بما يكفل إنتاجها مخرجات تعليمية لا تواجه شبح ضرورة تحديد أهداف النظم التعليمية وغاياتها الاستراتيجية في بناء رأس المال البشري كما أوصت بتطوير مهارات مخرجاتها التعليمية وتمكينها مهنيا ولا تخضع لشروط شغل الوظيفة ومتطلباتها بل ينبغي تخضع لسوق العمل[١٧]

دراسة أزهار خضر(٢٠١٦) هدفت إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلى في الأردن للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن بما يتلاءم مع سوق العمل واستخدمت منهج البحث التطويري لتحقيق هدف الدراسة المتمثل باقتراح حلول للارتقاء بمستوى التعليم العالي وتكونت عينة الدراسة من ٣٨٠ فردًا من إداري مؤسسات المجتمع المحلي للعام ٢٠١٤|٢٠١٥ ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي والمتعدد واختبار LSD للمقارنات البعدية وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل كان متوسطا، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائيا في درجة مؤامة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير نوع الوظيفة وتوصلت الدراسة إلى اقتراح حل قد تفيد في الإرتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن بما يتلاءم مع حاجة سوق العمل .[١٨]

مما سبق اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة من حيث المنهج حيث كان تركيز استخدم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، حيث اختلفت الدراسة الراهنة مع دراسة Maria Fedorovna من حيث المنهج، حيث اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي واختلفت الدراسة

الراهنة مع دراسة أزهار خضر من حيث المنهج، حيث اعتمدت على المنهج البحث التطويري أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبانة كأداة. واختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة من حيث نوعية وحجم العينة واستفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة بوجه عام حيث كانت الاستفادة تشمل كل ما يتعلق بالتنشئة الأكاديمية للخريجين وعلاقتها بسوق العمل من حيث عدم تكرار التخصصات التي لا تساعد الخرجين في سوق العمل والتركيز على التخصصات المطلوبة وضع منهجية لتقويم العملية التعليمية من خلال قياس تقيم وتقويم الأداء لمدخلات وعمليات ومخرجات العملية التعليمية لتحسين جودة التعليم الجامعي و ضرورة التركيز على المشكلات الأكاديمية مثل المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي في الجامعات الحكومية والخاصة ومحاولة إيجاد حلول لها وأعضاء هيئة التدريس يعتبر محورًا أساسيًا تقوم عليه العملية التعليمية ولذلك فمن الضرورة التركيز تقيم أعضاء هيئة التدريس والاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة لهم .والعمل على تطوير المناهج التعليمية والابتعاد عن حشو الأذهان وعدم الاعتماد على الكم بل الكيف وتنمية مهارات الإبداع لدى الطلاب مما يؤدي خريجين قادرون على مواجهة مهارات واحتياجات سوق العمل ومواكبة التغيرات العالمية العصرية وضرورة التأكد من وجود فهمًا واضحًا لدور أسواق العمل في التنمية وتقديم مساهمة مهمة في سياسة النقاش حول التنمية الاقتصادية ودور الاصلاح الهيكلي وضرورة تحسين الفهم وكيفية تأثير بيانات سوق العمل في الواقع على الطلاب.

الإطار النظري

التعليم الجامعي

أولا – عناصر نظام التعليم الجامعي:

إن النظام التعليمي عموما ونظام التعليم الجامعي على وجه الخصوص يتكون من أربعة مكونات رئيسة تتمثل في الآتي:

١ –المدخلات:

المدخلات تتمثل في العناصر التي تدخل نظام التعليم الجامعي والضرورية لقيام النظام ولتحقيق أهداف معينة، وتنقسم إلى عناصر بشرية وعناصر مادية. وتتمثل العناصر البشرية في الأفراد المنتمين للجامعة من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والإداريين. أما العناصر المادية فتتمثل في المدخلات اللازمة لمنظومة

الجامعة، مثل السياسات والقوانين والتشريعات واللوائح الجامعية، والتمويل، والأهداف الخاصة بالجامعة ورؤيتها ورسالتها.[١٩]

٢- العمليات:

هي الأنشطة الهادفة التي تحول المدخلات وتغير من صيغتها إلى شكل آخر يتناسب مع أهداف النظام التعليمي وتعرف أيضاً بأنها طريقة تفاعل المدخلات من أجل الوصول إلى المخرجات.[٢٠]

٣- المخرجات :

هي عبارة عن الناتج الفعلي للعمليات وتتحدد مخرجات أي نظام وفق أهداف النظام ووظائفه، فمثلا إذا كان هدف نظام ما إعداد المعلمين فإن المخرجات المتوقعة له هي معلمون مؤهلون.[٢١]

التغذية الراجعة:

تستهدف معرفة النتائج لأن معرفة النتائج بحد ذاتها لا تعني بأي حال من الأحوال استفادة الفرد منها في إجراء تعديل على سلوكه فقط بل أصبح مفهومها أكثر اتساعا وشمولا حيث تضمن إضافة لمعرفة النتائج قضايا أساسية أخرى على جانب كبير من الأهمية يمكن الاستناد علبها في إجراء التعديل والتحسن المنشود.[٢٢]

ثانيا – أهداف التعليم الجامعي :

ويهدف التعليم الجامعي إلى :

١- تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا.

٢- يضيء عقل الشخص وتفكيره ويساعد الطلاب على التخطيط للعمل أثناء التخرج من الجامعة.

٣- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع ووضع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.[٢٣]

ثالثا – أهمية التعليم الجامعي :

والحقيقة ان التعليم الجامعي وما تقوم به الجامعة بصفة عامة يستمر في حياة الطالب لعدة سنوات، لذلك يحقق كثيرًا من الفوائد ذات الأهمية البالغة تتمثل في الآتي:

١ – التكوين العلمي العالي:

فالطالب الجامعي الذي يقضي عدة سنوات في الجامعة، يتلقى خلالها مئات الدروس والمحاضرات، ويطلع على عشرات المصادر والمراجع، ويشهد تظاهرات علمية وثقافية كثيرة، تتوسع مداركه وتتعمق معلوماته وتزداد ثقافته، فيتهيأ له بذلك تكوين علمي عالي لا يمكن أن يحظى به غيره ممن لم يتمكن من الالتحاق بالجامعة ولم يطلع على المعارف والمعلومات التي توفرها الدراسة الجامعية.

٢ – التأهيل النفسي والاجتماعي:

يدخل الطالب الجامعة عادة في سن الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة، أي في السن التي يصبح فيها راشدا ويتهيأ للتواصل مع الحياة وتحمل المسؤوليات، وفي هذه السن يحتاج عادة ليتأهل نفسيا واجتماعيا أن ينخرط في المجتمع ويتواصل مع فئاته المختلفة، ولا شك أن الجامعة تعتبر أفضل مكان يمكن للطالب فيه أن يحصل على هذا التأهيل.

٣–إثراء التجربة وتنويع العلاقات الإنسانية:

تهيئ الجامعة للطالب الانتفاع بالعديد من التجارب المجدية التي تمكنه من اكتساب الخبرة الكافية للموازنة والمقارنة بين المواقف المتعددة في مواجهة الظروف المتغيرة، فضلا على التعامل مع المعضلات المتناقضة والقضايا الشائكة الذي تمنحه الجامعة للطالب هو فرصة نادرة قد لا يحظى بمثلها في أي مؤسسة من المؤسسات الأخرى التي تطفح بها دنيا العمل والحياة العريضة، فالتواصل مع الأساتذة ذوي الخبرة والتجربة والانتفاع بنصائحهم وتوجيهاتهم والاستفادة منهم في ذلك، تجربة غنية وثرية لا يمكن أن يجدها .

٤ –الانفتاح على الحياة العامة والاهتمام بقضايا المجتمع وحاجاته:

كانت الجامعة وما تزال مسرحا للتيارات الفكرية والثقافية والسياسية التي تحاول دوما أن تجد لها أتباعا وأنصارا بين طلبة الجامعة، وتعمل على احتوائهم وهيكلتهم بقصد توجيه طاقاتهم لخدمة أهدافها وتحقيق توجهاتها، التي عادة ما تكون مرتبطة بمواقفها من القضايا العامة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية.[٢٤]

ثالثا تمويل التعليم الجامعي:

يرتبط تمويل التعليم الجامعي بالفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، ونظرتها إلى طبيعة الفرد والمجتمع، حيث تأتي عملية تمويل التعليم امتدادا لهذه النظرة وتطبيقًا لها، ومن هنا تختلف قضية التمويل باختلاف الفلسفة والقيم والتوجهات السائدة في المجتمع، بما يؤدي لاختلاف تمويل التعليم الجامعي من دولة لأخرى، طبقًا لتباين الفلسفة والرؤى المرتبطة بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (٢٥)

ولذلك تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها وهي قضية متجددة دومًا بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي مما يؤثر في نسبة المخصصات المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة. (٢٦)

رابعا مصادر التمويل الجامعي:

تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي وفقاً للسياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقاً للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه مفتوحاً، أو انتقائياً موجهاً لحاجات الأفراد أو متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، سواء كان متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أو مقتصراً على القطاع العام.(٢٧)

تعرف مصادر التمويل على إنها تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها. بينما يقصد بمصادر تمويل التعليم بانها الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم .(٢٨)

يمكن حصر أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي فيما يأتي :

أ-المصادر الحكومية :

الدولة هي المصدر الأساسي لتمويل التعليم وتوفيره لجميع أبناء الوطن وفقا لما نص عليه الدستور من أن التعليم في مؤسسات الدولة بالمجان في جميع مراحله، أي التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وعلى ذلك فالدولة هي التي تتحمل العبء الأكبر في تمويل التعليم الجامعي.(٢٩)

ب-المصادر الحكومية الغير مباشرة:

وهو ما يتوافر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة أو غير مباشرة يتم من خلاله تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتسييرها وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم .[٣٠] وتتمثل المصادر الغير حكومية فالآتي:

(١) الرسوم المدرسية: لجأت بعض الجامعات إلى فرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة، وقد دعم هذا التوجه للجامعات البنك الدولي حينما أصدر تقريرًا بعنوان أولويات واستراتيجيات من أجل التعليم في يناير عام ١٩٩٥م، حيث طرح فيه ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل في مرحلة التعليم العالي مع إمكانية الاستفادة من نظم الاقراض الطلابي، والسماح ببعض المنح الدراسية للطلاب الفقراء والمتفوقين، وتقوم فكرة فرض رسوم دراسية على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة لجزء من تكاليف دراسة لطالب، وهذا ما يعرف بنظام استرداد الكلفة، ويكون ذلك إما مباشرة، أو في وقت لاحق.[٣١]

(٢) التمويل من القروض والمنح الخارجية: دعا تطور التعليم العالي كثيراً من الحكومات إلى تقديم المنح المختلفة، وساهمت في ذلك العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية، بهدف ابتعاث الطلاب إلى دول أجنبية لتدريبهم في المجالات التي يندر وجودها محلياً وهناك جهودًا تبذلها الدولة للاستفادة من المنح الخارجية المتاحة لتمويل تطوير التعليم وإنشاء عقود مشاركة وتعاون مع دول ومؤسسات مختلفة لتطوير التعليم وتقديم برامج جديدة.[٣٢]

(٣) تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات: تقوم بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات .[٣٣]

ج- المصادر الخارجية:

هناك مصادر تمويلية أخرى تعتمد عليها العديد من جامعات العالم، بجانب المصادر الحكومية والخاصة، وهي المصادر الخارجية، حيث تتلقي كثير من البلدان النامية إعانات من بلدان أو منظمات عالمية ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو

مؤسستين تعليميتين أو عن طرق مؤسسات ومنظمات متعددة، وتشمل هذه المساعدات الفنية تقديم بعض المعلمين والأساتذة من قبل الدولة المتبرعة أو تقديم بعض المنح الدراسية في بلد أجنبي أما المساعدات المالية فتشمل المنح المالية التي قد تقدمها بعض الدول.(٣٤)

د- المصادر الذاتية :

على الرغم من أن الدولة تتحمل رسمياً مسئولية تمويل التعليم العالي في مصر، فإن حصة الدولة في تمويل التعليم العالي للجامعات قد جرى تخفيضها إلى ٨٥ ٪ في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ مما يتم ربطه وليس مما يتم طلبه، على أن تقوم الجامعات المصرية بتحمل العجز وهو نسبة١٥٪ المتبقية من خلال استخدام استراتيجيات تنويع مصادر الدخل، ولا سيما زيادة مواردها الذاتية وتنميتها من خلال تقديم خدمات مجتمعية ورفع كفاءة استخدام إمكاناتها المادية والبشرية.(٣٥)

سوق العمل

إن التغيرات السريعة والمتلاحقة في البلدان العربية تفرض على التعليم أن يقوم بدوره الفعال في إعداد الخريجين أصحاب الكفاءات والمهارات والقدرات العالية لتتوائم احتياجات سوق العمل لذلك أصبحت ظاهرة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة وتزداد خطورة واتساعا، ولم تعد شأنا فنيا يخص المعنيين بالتعليم وأسواق العمل بل أصبحت موضوع اهتمام السياسة لا نها تمثل أوجه خلل عديدة تظافرت لتولد آثارًا اقتصادية وإجتماعية، وبرزت هذه الاثار في بطالة متزايدة وإنتاجية منخفضة وتراجع في إمكانية المنافسة، وأصبح سوق العمل منذ سنوات عديدة يبحث عن القدرات المهرية والمعرفية ودرجة الإتقان والإنجاز وليس مجرد شهادة التخرج التي أصبحت غير كافية للحصول على وظيفة أو لتلبية احتياجات السوق من زيادة عدد المتعلمين إلا أننا نلاحظ تدهورا في الإنتاجية .(٣٦)

لذلك بات واضحا أن سبب الفجوة الكبيرة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم، وضعف المنتج الجامعي، والتأكيد على ذلك بطالة الخريجين وضعف مؤهلات الكثير منهم، وعدم التحكم الجيد في المهارات العصرية التي يطلبها

سوق العمل، إلى جانب أن خريج الجامعة تصاحبه الكثير من السلبيات التي تطبع سلوكه العام والتي أصبحت تمثل عقبة أمام أداءه منذ تخرجه والبحث عن فرصة عمل.(٣٧)

وسوق العمل يتميز عن غيره من الأسواق باتسامه بجانبين:

الجانب السوقي في سوق العمل: وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر أي سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق .

الجانب الغير سوقي في سوق العمل: وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق ويتمثل ذلك في تشريعات العمل والحوار الاجتماعي بين شركاء الإنتاج والمفاوضات الاجتماعية ولتوازن سوق العمل يجب التقريب العرض والطلب، وذلك عن طريق تدخلات تمثل جوهر مفهوم الوساطة المؤسسية في سوق العمل والتي تعني معالجة اختلال التوازن في سوق العمل عرضًا وطلبًا.(٣٨)

أولا – أشكال سوق العمل:

(أ) سوق العمل الرسمي:-

وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحة أو تعاقدية توفر كثيرًا من الاستقرار في العمل وثبات الدخل، كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي (٣٩).

(ب) سوق العمل الغير الرسمي:

تعرف أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالآتي يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخلفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة الغير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي يبلغ عنها و المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة.(٤٠)

ثانيا – أساليب تخطيط لسوق العمل :

أ- **أساليب التنبؤ بجانب الطلب :** هناك عدد من أساليب التنبؤ للوقف على حاجة

المؤسسة من القوى العاملة لجانب الطلب والأسلوب الواجب تبنيه يعتمد على عدد من العوامل أهمها طبيعة العمل ونوعية الإنتاج والقوى العاملة التي تقوم به ونوع المعلومات المتوفرة.

ب- **أساليب التنبؤ بجانب العرض:** يتم التنبؤ بجانب العرض بحصر القوى العاملة على رأس العمل على أساس الفئات الوظيفية أو المستويات الوظيفية المختلفة. ويطرح من هذا العدد عدد العاملين المتوقع فقدانهم خلال مدة الخطة للتقاعد، الاستقالة، أو الفصل، الوفاة، إجازات الغياب، ويضاف للعدد، الموظفون المتوقع نقلهم أو ترقيتهم ليشغلوا إحدى وظائفها، ويكون الناتج عرض القوى العاملة الداخلي ويمكن أستخدم أسلوب مصفوفة الانتقال في تحليل حركة الأفراد من وإلى الوظائف المختلفة خلال فترات زمنية متتالية والتنبؤ بتركيبها المستقبلي.

كما توجد فجوة بين الطلب (سوق العمل) والعرض (الخريجين) في سوق العمل تتمثل اختلال بين العرض والطلب ويرجع هذا الاختلال إلى :

أ- محددات كل من العرض والطلب، فالطلب على العمل ذاته يتأثر بعوامل رئيسية هي إرتفاع معدل النمو، وزيادة الطلب على العمل، وإنتشار مستويات التعليم.

ب- مدى تأثير برامج الإصلاح الحقيقي مع تباطؤ معدلات التشغيل وهنا تحدث البطالة وتعد البطالة مشكلة غياب استراتيجية تعليمية تؤهل لشغل مهن ووظائف متاحة ومستقبلية لسوق العمل، وذلك في إطار تحقيق استدامة التنمية .

ج- كما أن مشكلة البطالة ليست في العرض وحده، بمعني أن مخرجات التعليم ليس لديهما المهارات الملائمة للعمل بسوق العمل وهذا الدليل غير كاف إذ أن المشكلة هي في حقيقتها تعبر عن فهم غير سليم لسوق العمل وعلى ذلك فان مشكلة البطالة هي مشكلة في العرض والطلب في آن واحد .

د- إن أحد حلول مشكلة البطالة هو التشغيل الكامل لقوة العمل، فليس من المنطق توفير قوة تعليمية ذات مستويات عليا لا تستطيع خلق فرص عمل، إلا أن الواقع يشير إلى أن القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا غير مؤهلة لإيجاد عمل قائم على استعمال التقنيات تكنولوجية وأساليب علمية حديثة .

تحليل وتفسير نتائج الدراسة

خصائص العينة	النوع	العدد	النسبة المئوية ٪
من حيث السن	ذكر	١٦٣	٤٠.٧٥
	انثى	٢٣٧	٥٩.٢٥
المجموع		٤٠٠	%١٠٠
من حيث النوع	أقل من ٢٥ سنة	١١٨	٢٩.٥
	من ٢٥-	٢١٣	٥٣.٢٥
	من ٣٠-	١٦١	٤٠.٢٥
	٣٥ سنة فأكثر	٦٠	١٥
المجموع		٤٠٠	%١٠٠
من حيث محل الميلاد	ريف	١٢٣	٣٠.٧٥
	حضر	٢٧٧	٦٩.٢٥
المجموع		٤٠٠	%١٠٠
من حيث الحالة التعليمية	بكالوريوس	**٣٥٦**	٨٩.٠٠
	دبلومة	**١٨**	٤.٥٠
	ماجستير	**١٩**	٤.٧٥
	دكتوراه	٧	١.٧٥
المجموع		٤٠٠	%١٠٠
من حيث الحالة الاجتماعية	أعزب/ عزباء	٣٣٠	٨٢.٥٠
	متزوج/ متزوجه	٧٠	١٧.٥٠
المجموع		٤٠٠	%١٠٠
من حيث الحالة الوظيفية	يعمل	٨٠	٢٠.٠٠
	لا يعمل	٣٢٠	٨٠.٠٠
المجموع		٤٠٠	%١٠٠

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج حول التنشئة الأكاديمية لخريجي الجامعات وعلاقتها بسوق العمل.

التعرف على الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل:

جدول (٤)

المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور التعرف على الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل لمقياس التنشئة الأكاديمية (ن= ٤٠٠)

م	العبـــــــــــــــارات	الوزن النسبي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
١	[يرتبط نظام التعليم الجامعي بجيش البطالة الموجودة في الوقت الحالي]	٠.٥١	٥٠.٥٠	١.٥٢	غير موافق
٢	[تقيم الجامعة واقع التعليم الجامعي ومشكلاته وإعادة هيكلته بشكل دوري]	٠.٧٥	٧٤.٩٢	٢.٢٥	موافق
٣	[توجد برامج تعليمية قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمل]	٠.٤٥	٤٤.٦٧	١.٣٤	غير موافق
٤	[تحرص الجامعة على توعية الطلاب بأهداف الجامعة وأهداف مؤسسات سوق العمل]	٠.٧٣	٧٢.٩٢	٢.١٩	موافق
٥	[تتوفر بالجامعة برامج تهيئة وتوجيه وورش تعريفية للتنشئة الأكاديمية ونظام التسجيل]	٠.٦٤	٦٤.٤٢	١.٩٣	موافق إلى حد ما
٦	[تقوم الجامعة بتطوير التنشئة الأكاديمية بشكل مستمر بناء على التغذية الراجعة للطلاب]	٠.٦٥	٦٤.٥٠	١.٩٤	موافق إلى حد ما
٧	[يوجد ضعف تنسيق مع وحدات التنشئة الأكاديمية والخدمات المقدمة للطلاب]	٠.٨٣	٨٢.٨٣	٢.٤٩	موافق
٨	[تزود الجامعة وحدات وبرامج للتنشئة الأكاديمية تتفق مع معايير ضمان الجودة والاعتماد]	٠.٧٣	٧٢.٦٧	٢.١٨	موافق
٩	[تعد الجامعة دراسات وابحاث تأخذ بالاعتبار احتياجات سوق العمل لتطوير عملية الارشاد الاكاديمي]	٠.٧٨	٧٨.٢٥	٢.٣٥	موافق
١٠	[متوافر لدي الجامعة خطة استراتيجية تتعلق بالخريجين]	٠.٨٧	٨٦.٥٨	٢.٦٠	موافق
١١	[تهتم الجامعة بالتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس]	٠.٨٧	٨٦.٥٨	٢.٦٠	موافق
١٢	[تستخدم الجامعة أساليب تحفيزية لتوجه الطلاب نحو تخصصات معينة]	٠.٨٩	٨٨.٥٠	٢.٦٦	موافق
١٣	[تستحدث الجامعة هيئات تدريبية ومراكز مختلفة للخريجين]	٠.٧١	٧٠.٦٧	٢.١٢	موافق إلى حد ما
١٤	[تدعم الجامعة الخريجين لتدريبهم ورفع كفاءتهم في مجالات التكنولوجيا الحديثة]	٠.٩٠	٨٩.٥٠	٢.٦٩	موافق
١٥	[تسعي الجامعة إلى تحقيق الاتصال بين قطاعات الاعمال لمعرفة احتياجاتهم من الخريجين كما ونوعا]	٠.٦٦	٦٦.٠٠	١.٩٨	موافق إلى حد ما

يتضح من جدول (٤) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور التعرف على الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل لمقياس التنشئة الأكاديمية حيث تراوحت الأوزان النسبية ما بين (٤٤.٦٧ % : ٨٩.٥ %)، وقد جاءت العبارة رقم (١٤) في أعلى الترتيب بين العبارات كما جاءت العبارة رقم (٣) أقل العبارات في الترتيب.

جاءت العبارة رقم (١٤) في أعلى الترتيب بين العبارات ومدلولها تدعم الجامعة الخريجين لتدريبهم ورفع كفاءتهم في مجالات التكنولوجيا الحديثة فقد جاءت نسبة من قبول العبارة ٨٩.٥٠% حيث اتفقت دراسة john West(٢٠١٦) أن التوصل مهارة أساسية في التعليم ويجب أن يكون لسوق العمل المزيد من فرص النجاح في ظل الظروف والضغوط الحديثة بعيدًا عن مهارات قابلية التوظيف وأن تكنولوجيا المعلومات ستكون مفتاح الحصول على المعرفة في المستقبل وتعلم التعليم هو المهمة الأساسية واتفقت أيضا دراسة آمال فؤاد (٢٠١٥) حيث كشفت على الاهتمام بتنفيذ دورات متخصصة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في إحصاءات العمل وأوضحت الدراسة إلى ضرورة تحسين البنية الأساسية للإحصاء من خلال إدخال الأساليب والأدوات والبرامج المتطورة والمستجدة حتى تتواكب مع روح العصر والتغير وضرورة إنتاج بيانات ومعلومات إحصائية منتظمة تخدم تطورات سوق العمل.

جاءت العبارة رقم (١٢) ومدلولها تستخدم الجامعة أساليب تحفيزية لتوجه الطلاب نحو تخصصات معينة فقد جاءت نسبة قبول العبارة ٨٨.٥٠ % واتفقت دراسة Alex Ruder (٢٠١٨) مع هذه العبارة حيث كشفت الدراسة أن المعلومات عن الأرباح المرتبطة اكثر بتخصصات الكلية أرباح عالية وإمكانيات التوظيف قوية لبعض التخصصات أغلبها في مجالات العمل ونتج عنها العديد من المنظمات لمواقع الويب تحتوي على معلومات حول الأرباح ومعدلات التوظيف المرتبطة بمختلف التخصصات لمساعدة الطلاب على اتخاذ قرار أفضل كما اتفقت دراسة نجاة مصطفى (٢٠١٦) حيث أكدت على زيادة فرصة التعليم لدراسة التخصصات العملية المطلوبة في سوق العمل وتكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها بسوق العمل وبصورة التنسيق بين مؤسسات العمل والجامعات لوضع استراتيجيات التعليم العالي

وإنشاء قاعدة بيانات تساعد الخريج على الاطلاع على فرصة التوظيف المناسبة.

وجاءت العبارة رقم (١١) ومدلولها تهتم الجامعة بالتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس فقد جاءت قبول العبارة ٨٦.٥٨ % واتفقت دراسة Braga Michela (٢٠١٤) حيث أكدت الدراسة إن الأساتذة هم الأفضل بالنسبة لتحسين التحصيل التعليمي وهم يعززون أرباحهم أكثر على العكس من ذلك بالنسبة للطلبة ذوي القدرات المنخفضة وتوصلت الدراسة أن الأساتذة الذين يجيدون التعليم غالبا لا يكون الطلاب ذو القدرات الافضل للمعلمين الاقل قدر وهذه النتائج يكون فيها التعليم متعدد الأبعاد وكل بعد يترتب عليه عوائد تفاضلية على النتائج الأكاديمية للطلاب ونجاح سوق العمل.

وجاءت العبارة رقم (١٠) ومدلولها متوافر لدى الجامعة خطة استراتيجية تتعلق بالخريجين فقد جاءت نسبة قبول العبارة ٨٦.٥٨ % كما اتفقت دراسة هادف حيزية (٢٠١٣) أكدت الدراسة إن موضوع المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل يتطلب خطة استراتيجية بعيدة الدي تستوعب أبعاد المشكلة وتساعد في ايجاد حلول شاملة وأكدت الدراسة على الحاجة الكبيرة إلى النمو الاقتصادي واستحداث وظائف جديدة تواكب زيادة أعداد الخريجين.

جاءت العبارة رقم (٧) ومدلولها يوجد ضعف تنسيق مع وحدات التنشئة الأكاديمية والخدمات المقدمة للطلاب فقد بلغت نسبة قبول العبارة ٨٢.٨٣% اتفقت دراسة محمد وليد (٢٠١٧) مع هذه العبارة حيث أكدت على عدم مساهمة ورش العمل الارشادية بمجال التخطيط للمسار المهني في مساعدة الخريجين في رسم المسار المهني الخاص بهم وأوصت الدراسة بتطوير الخدمات المقدمة بما يراعي الاحتياجات الفعلية للطلاب ويساهم ذلك في رفع كفاءتهم وتعزيز فرص منافستهم في سوق العمل وخاصة البرامج التدريبية وضرورة تطوير ورش العمل الإرشادية لمساعدة الطلاب في رسم المسار المهني.

جاءت العبارة رقم (٩) ومدلولها تعد الجامعة دراسات وأبحاث تأخذ بالاعتبار احتياجات سوق العمل لتطوير عملية الإرشاد الأكاديمي حيث بلغت نسبة قبول العبارة ٧٨.٢٥% اتفقت دراسة محمد البشير (٢٠١٤) حيث جاءت نتائج الدراسة دعم

الجامعات ماديًا وتقنيًا بما يساعد على تجديد مرافقها وتطويرها لخلق بيئة جامعية تساعد على تحسين جودة الأداء الأكاديمي للجامعة الذي يؤدى بدوره إلى تحقيق هدف إنتاج المعرفة وضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس الجامعي في البحث العلمي لضمان جودة التعليم وكشفت عن إعادة النظر في التخصصات الحالية واستخدام أساليب جديدة لضرورة المواءمة بين مختلف التخصصات وحاجات المجتمع المستقبلية من القوى البشرية واحتياجات سوق العمل.

جاءت العبارة رقم (٢) ومدلولها تقيم الجامعة واقع التعليم الجامعي ومشكلاته وإعادة هيكلته بشكل دوري وبلغت نسبة قبول العبارة ٧٤.٩٢% جاءت دراسة أحمد محمد (٢٠١٥) حيث أكدت الدراسة إنه ينبغي على المسؤولين عند وضع السياسات التربوية مراعاة التغير في سوق العمل وما يتطلبه من كفاءات ومهارات التي تتغير من وقت لأخر وفقا لمتطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي. وأكدت دراسة لينا زياد (٢٠١٢) على تطوير البرامج الأكاديمية والتخصصات العلمية بما يتلاءم مع متطلبات العصر ومستجداته والعمل على تقويمها باستمرار والعمل على توضيح سياسة وأهداف البحث العلمي وإصلاح هياكل البحث العلمي كما أكدت على إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي بما ينسجم مع متطلبات مجتمع المعرفة والعمل على تطوير سياسة القبول في الجامعات بحيث تتنوع معايير القبول فيها ومراعاة الاختبار الجيد لأعضاء هيئة التدريس مع التنمية المستمرة.

جاءت العبارة رقم (٤) ومدلولها تحرص الجامعة على توعية الطلاب بأهداف الجامعة وأهداف مؤسسات سوق العمل فقد بلغت نسبة قبول العبارة ٧٢.٩٢% اتفقت دراسة Tazeen fosih (٢٠٠٨) حيث أكدت الدراسة على التركيز على المرحلة الأولى من برامج العمل على إطار المفاهيم لدراسة العلاقة بين أسواق التعليم وأسواق العمل ويجب السعي إلى تحديد القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة للتعليم في نتائج إيجابية لسوق العمل.

وجاءت العبارة رقم (٨) ومدلولها تزود الجامعة وحدات وبرامج للتنشئة الأكاديمية تتفق مع معايير ضمان الجودة والاعتماد فقد بلغت نسبة قبول العبارة ٧٢.٦٧% اتفقت دراسة Adrian Hang٢٠١٧ حيث جاءت نتائج الدراسة عن

المخاوف المتعلقة بجدوى إدراك جودة الخدمة من منظور موجه نحو السوق بالتحدي الذي تواجهه مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التوازن بين نواياها الموجهة نحو السوق ونواياها الأساسية لتوفير تجربة تعليمية جيدة للطلاب.

التعرف على المعوقات أو التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل:

جدول (٥)

المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور التعرف على المعوقات أو التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل لمقياس التنشئة الأكاديمية (ن= ٤٠٠)

م	العبـــــــــــــارات	الوزن النسبي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الإتجاه العام
١	[يعتبر التعليم الجامعي عملية إنتاجية ذات مردود اقتصادي واضح في كافة مستويات الحياة]	٠.٨١	٨٠.٦٧	٢.٤٢	موافق
٢	[يوجد توافق بين ما يتم تدريسه في جامعتنا وما يطلبه سوق العمل]	٠.٤٣	٤٢.٦٧	١.٢٨	غير موافق
٣	[توجد معايير قبول للطلاب بالجامعة تتناسب مع احتياجات سوق العمل]	٠.٤٢	٤١.٥٠	١.٢٥	غير موافق
٤	[يؤدى الاختلاف بين احتياجات القطاع الخاص ومخرجات التعليم الجامعي الحكومي إلى إلقاء التنسيق بينهما]	٠.٧٠	٦٩.٨٣	٢.١٠	موافق إلى حد ما
٥	[نظام القبول في الجامعات يولد ضغط متزايد على التعليم الحكومي]	٠.٧٢	٧٢.٣٣	٢.١٧	موافق
٦	[تعتبر ندرة فرص الحصول على الاستشارات المهنية و الإرشادية عائق للحصول على وظيفة]	٠.٧٠	٦٩.٦٧	٢.٠٩	موافق إلى حد ما
٧	[يسوء استغلال لبعض الخريجين وهدر لإمكانيتهم وحصرها في وظائف حكومية ضعيفة الانتاجية]	٠.٧٣	٧٢.٥٠	٢.١٨	موافق
٨	[يتواجد قصور إعلامي في تثقيف الخريجين بقيمة العمل]	٠.٥٢	٥٢.١٧	١.٥٧	غير موافق
٩	[تتوقف نسبة القبول في التخصصات التي تشبع منها سوق العمل في الجامعات]	٠.٤٦	٤٦.٣٣	١.٣٩	غير موافق
١٠	[يتواجد النصح والإرشاد الوظيفي من اصحاب العمل لتعزيز التخطيط الوظيفي و المسار المهني طويل الأمد للباحثين عن عمل]	٠.٦٦	٦٥.٩٢	١.٩٨	موافق إلى حد ما

م	العبـــــــــــــــارات	الوزن النسبي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الإتجاه العام
١١	[تتوافر أساليب إبداعية جديدة لتعزيز التوجيه و الإرشاد المهني كوسائل لتحسين قدرة الخريجين في رسم و تحديد مسار مهني]	٠.٧٢	٧٢.٣٣	٢.١٧	موافق
١٢	[يعتمد الخريجين على محدودية المعلومات حول سوق العمل كالعلاقات الخاصة، العائلة، والأصدقاء، والمعارف لمشاركة المعلومات حول فرص العمل]	٠.٧٤	٧٣.٨٣	٢.٢٢	موافق
١٣	[يتواجد دعم للأعمال الحرة وتثقيف المرأة حول فوائد العمل الخاص الذي قد يلبي احتياجاتهن مع خلال إمكانية إدارة المشروع من المنزل]	٠.٧٤	٧٤.٢٥	٢.٢٣	موافق
١٤	[يوجد تعزيز للتنسيق متعدد القطاعات للتحسين من كفاءة التدريب التقني والمهني بشكل كبير في مصر للتغلب على الفجوات في عملية تهيئة الشباب للعمل]	٠.٧٤	٧٣.٥٨	٢.٢١	موافق
١٥	[يتم إعطاء الخريجين من خلال التدريبات مهارات قديمة لا يحتاجها سوق العمل]	٠.٧٣	٧٢.٥٠	٢.١٨	موافق

يتضح من جدول (٥) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور التعرف على المعوقات أو التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل لمقياس التنشئة الأكاديمية حيث تراوحت الأوزان النسبية ما بين (٤١.٥ % : ٨٠.٦٧ %)، وقد جاءت العبارة رقم (١) في أعلى الترتيب بين العبارات كما جاءت العبارة رقم (٣) أقل العبارات في الترتيب.

وجاءت العبارة رقم (١) ومدلولها يعتبر التعليم الجامعي عملية إنتاجية ذات مردود اقتصادي واضح في كافة مستويات الحياة وبلغت نسبة قبول العبارة ٨٠.٦٧% اتفقت دراسة عادل مجيد (٢٠١٣) حيث أكدت الدراسة على علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول أدم سميت أهمية التعليم في كتابة ثورة الأمم حيث عن اكتساب الفرد المواهب أثناء تعلمه ودراسته هي تكلفة حقيقية لكنها تعد بمثابة رآس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهى ثورة شخصية تعد بدورها جزء من ثورة المجتمع وأوصت الدراسة على ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم في مجال التعليم بشكل عام تأخذ في الاعتبار احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية ومن مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع منطلقة من رؤية تسند إلى عملية التحول

الجارية للمجتمعات المتقدمة نحو المعرفة.

جاءت العبارة رقم (١٣) ومدلولها يتواجد دعم للأعمال الحرة وتثقيف المرأة حول فوائد العمل الخاص الذي قد يلبي احتياجاتهن مع خلال إمكانية إدارة المشروع من المنزل حيث بلغت نسبة قبول العبارة ٧٤.٢٥% حيث اتفقت دراسة عريب عبد الرحمن (٢٠١٩) وأكدت على أن جميع صاحبات الأعمال دون استثناء يشجعن غيرهم على إقامة مشاريع صغيرة وذلك يساعد على رفع دخل المرأة والأسرة لما كما يعمل على مساعدتهن في تحقيق ذاتهم والشعور بالاستقلالية وعدم الحاجة للغير وأوصت الدراسة على تدريب الاشخاص الذين يسعون لإنشاء المشاريع الصغيرة الصناعية والتعليمية وذلك لان مجمل المشاريع صناعية وخدماتية وضرورة العمل على تأمين قروض حسنة لصاحبات المشاريع الصغيرة وتكون الفروض مسيرة بإجراءات بسيطة وغير معقدة وأوصت الدراسة أيضا على إعطاء فرص أكثر طموحًا لذوي الأفكار الإبداعية والإبتكارية من خلال توفير الدعم المالي اللازم في تسهيل الإجراءات لتسجيل المنتجات لهم بعد أن يتم دراسة الجدوى الاقتصادية لأفكارهم.

جاءت العبارة رقم (١٤) ومدلولها يوجد تعزيز للتنسيق متعدد القطاعات للتحسين من كفاءة التدريب التقني والمهني بشكل كبير في مصر للتغلب على الفجوات في عملية تهيئة الشباب للعمل بلغت نسبة قبول العبارة ٧٣.٥٨% حيث اتفقت دراسة ليلى كامل (٢٠١٨) حيث اكدت على أهمية القطاع الخاص في تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل وأن يكون القطاع الخاص ملزمًا بتوظيف نسبة معينة من الشباب سنويًا في مقابل تسهيلات وامتيازات تقدمها الجهات الرسمية للقطاع الخاص من خلال عقد اتفاقيات وشراكات.

ملخص نتائج الدراسة

أن محور واقع المقررات الدراسية التي تساعد على تنشئة الطلاب أكاديميا وعلاقتها بسوق العمل في مقدمة المحاور لمقياس التنشئة الأكاديمية، حيث بلغت النسبة ما بين (٧٢.٩٠ % : ٦٥.٣١ %)، حيث جاء محور المعوقات أو التحديات التي تؤثر على الخريجين في مواجهتهم لسوق العمل بين أقل المحاور في الترتيب، حيث بلغت النسبة ما بين(٤١.٥ % : ٨٠.٦٧ %).

ضرورة تحسين التعليم الجامعي يتعين على الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية مواصلة الاستثمار في نظام التعليم الجامعي المصري باعتباره ركيزة أساسية لازدهار واستقرار الأمة. كما يجب على المنظمات غير الحكومية العمل على توفير التعليم الأساسي والبدائل النسابة له للشباب ضمن برامج التوظيف والمشاريع الحرة عند الضرورة.

التركيز على المهارات الأساسية للأعمال وتغيير السياسات الخاصة بريادة الأعمال وإنشاء الأعمال الحرة يجب أن تكون الأعمال الحرة هي الاستراتيجية الرئيسية للمساعدة على زيادة فرص العمل بالنسبة للخريجين، وتوسعة نطاق سوق العمل المتوفر.

تعزيز التنسيق متعدد القطاعات للتحسين من كفاءة التدريب تظهر الحاجة للتدريب التقني والمهني بشكل كبير في مصر للتغلب على الفجوة بين العملية التعليمية تهيئة الخريجين لسوق العمل.

والمقترحات

- هناك حاجة ملحة لطرح موضوع التنشئة الأكاديمية بمزيد من البحث والدراسة حيث أن هذا الموضوع يحتاج لطرح علمي متعدد الجوانب من الناحية الاجتماعية.
- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تناقش مدى تأثير أبعاد محاور التنشئة الأكاديمية على الطلاب والخريجين بوجه عام وعلى سوق العمل بوجه خاص.
- إجراء دراسات علمية تستهدف دراسة محاور التنشئة الأكاديمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة مثل الريف والحضر.
- إجراء دراسات علمية حول تأثير متغيرات سوق العمل على التنشئة الأكاديمية.
- إجراء دراسات علمية في علم اجتماع الاقتصادي حول اختيار فرضيات النظريات المفسرة لسوق العمل من ناحية، وأبعاد محاور التنشئة الأكاديمية من ناحية أخرى.
- إجراء دراسة علمية حول تأثير القيم الاجتماعية على التنشئة الأكاديمية.
- إجراء دراسة علمية حول تأثير التنشئة الاجتماعية على محاور أبعاد التنشئة الأكاديمية من ناحية، وعلى سوق العمل من ناحية أخرى.

الهوامش

(١) سعود بن مقبل، سالم علي: التفاعل بين تقدير الذات وأساليب التعلم على التحصيل الأكاديمي (المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، ع ١١: ٢٠١٩)، ص٣.

(٢) هشام محمد: دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، (مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدارسات، م٥، ع٣- ديسمبر :٢٠١٥)، ص ٦.

(٣) أمجد محمد هياجنة، فتحية بنت محمد، فاعلية برنامج إرشاد جمعي في تنمية الذات الأكاديمي لذو الصعوبات التعميم الأكاديمي (مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجمد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير٢٠١٣) ص١٧.

(٤) أمجد محمد هياجنة، فتحية بنت محمد: فاعلية برنامج إرشاد جمعي في تنمية الذات الأكاديمي- لذوى صعوبات التعليم الأكاديمي. (مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج ٢١، ع - يناير:٢٠١٣) ص ١٩٢.

(٥) حنان ضاهر: الكفاءة الذاتية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، (مجلة جامعة البعث، م٣٨، ع٤٦: ٢٠١٦)، ص١٤١.

(٦) حسين أبو القاسم محمد: مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل -لواقع التعاليم العالي.(علم التربية، ليبيا، م١٦، ع ٥١ - يوليو:٢٠١٥) ص٧.

(٧) محمد خير وآخرون: السمات العامة لسوق العمل في السودان واتجاهاتها المستقبلية، (مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، ٢٠١٠)، ١٢٧.

(٨) عبد الحميد جلال: اتجاهات سوق العمل في الجزائر، (مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، م٨، ع٢-ديسمبر :٢٠١٧)، ص٢٧٧.

(٩) وحدة تحسين الجودة: دليل ضمان الجودة في البرامج الأكاديمية، (جامعة بوليتكنك، فلسطين:٢٠١٩)، ص٤.

(١٠) جبار رتيبة: محاضرات في منهجية البحث، (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر :٢٠١٧)، ص ٧٤.

(١١) ثابت حسان ثابت، عمر توفيق عبد الرحمن :مقياس رؤية ورسالة وأهداف مؤسسات التعليم العالي وأثره على سوق العمل، (المؤتمر الدولي السنوي السابع لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، جامعة تينوي:٢٠١٩) من ٢٧:٢٨

(١٢) نادية حسن السيد، فاطمة أحمد زكي :تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، (مجلة كلية التربية، ع١١٦، ج٦- أكتوبر:٢٠١٨).

(١٣) ولاء محمود عبد الله محمود: مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها في العصر الرقمي – الواقع وسيناريوهات المستقبل، (مجلة كلية التربية، ع٩٠، م، م٢، ع١، جامعة بنها:٢٠١٨).

(١٤) عزيزة بنت سعد :تعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، السجل العلمي لمنتدي الشراكة المجتمعية الخامسة:٢٠١٧)

(15) Maria Fedorovna MIZINTSEVA And others : Problems and Trends of the Youth Labor Market and Youth Labor Mobility in the World, Revista ESPACIOS:2017.

(١٦) ليلي كامل البهنساوي :رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من أرباب الاعمال بالحضر، (مجلة كلية الآداب |، م٧٨، ع٣-أبريل، جامعة القاهرة:٢٠١٨).

(١٧) هناء عبد الرحمن المفتاح :التعليم العالي وسوق العمل في قطر الواقع والافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر : ٢٠١٧).

(١٨) أزهار خضر داغر، اخليف يوسف الطراونة، وآخرون :درجة مؤامة التعليم العالي الاردني لحاجة سوق العمل، (مجلة العلوم التربوية، م١٤٣، م٥، الاردن :٢٠١٦).

(١٩) إبراهيم محمد، وآخرون : مدخل علم الجودة، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٦، ص٦.

(٢٠) شيخة عثمان: الأسس النظرية للتصميم التعليمي، جامعة الملك سعود :١٩٥٧، ص٧.

(٢١) مشروع مؤشرات قياس أداء نظام التعليم: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، (السعودية:٢٠١٦)، ص١٢.

(٢٢) بحث مقدم للمؤتمر التربوي :الجودة في التعليم العام الفلسطيني كمدخل للتميز، المؤتمر الثالث- أكتوبر (الجامعة الإسلامية، غزه :٢٠٠٧)، ص١٤.

(٢٣) أحمد زرزور :تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد –رسالة ماجستير، (كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منوري، الجزائر:٢٠٠٦)، ص١٦.

(٢٤) مسعود فلوسي : وظائف الجامعة في المجتمع وأهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب وواجباته خلالها، ص ٣:٥.

(٢٥) فاروق جعفر :مسارات جديدة لتمويل التعليم الجامعي في مصر، (مجلة كلية الدراسات العليا للتربية، م١٨، ع٥٧–يناير، ٢٠١٧)، ص٣.

(٢٦) عبد القادر بن ناصر: التأمين التعاوني التعليمي – رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، كلية التربية:٢٠١٢، ص١٦.

(٢٧) أسماء البدوي: التعليم في مصر مجلس السكان الدولي، مصر:٢٠١٢، ص١٥.

(٢٨) عبد القادر بن ناصر: التامين التعاوني التعليمي، رسالة دكتوراه (جامعة أم القري، كلية التربية:٢٠١٢)، ص١٧.

(٢٩) فاطمة السيد :متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، ص١٩.

(٣٠) فهد بن عباس : إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، (جامعة الملك سعود، كلية التربية)، ص١٤.

(٣١) عبد القادر، مرجع سابق، ١٨.

(٣٢) أسماء البدوي، مرجع سابق، ص١٧

(٣٣) محمد باطويح وآخرون : الجامعة المنتجة اللاربحية – صيغة تمويلية مقترحة، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، م٥، ع٨ – مارس :٢٠١٢) ص ٧٤.

(٣٥) محمد باطويح وآخرون، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣٦) أسماء البدوي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣٧) حمدي أسعد الدلو: استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل– رسالة ماجستير(جامعة الأقصى، غزة :٢٠١٧)، ص٤.

(٣٨) زقاؤه أحمد :البرامج الجامعية ومدي استجابتها لاحتياجات سوق العمل (مجلة التنمية البشرية– ع٧– مارس ٢٠١٧)، ص١٦٠.

(٣٩) حاكمي بوحفص: دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م٨، ع١ :٢٠١٧)، ص١٠.

(٤٠) سليمة بن مبارك، جازية أوقة: دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر – رسالة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجيلالي :٢٠١٧)، ص١١.

(٤١) رشيدة حمودة :استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – رسالة ماجستير (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات، الجزائر :٢٠١٢)، ص١٢.